

شرح اقتضاء الصراط المستقيم لفضيلة الشيخ ابن عثيمين 301

محمد بن صالح العثيمين

ايه نعم. وكذلك الاجارة لبناء كنيسة او بيعة او صومعة كالاجارة لكتبهم المحرفة واما مسألة حمل الخمر والميّة والخنزير للنصرانية او المسلم. وقد تقدم لفظ احمد انه قال فيمن حمل خمرا او خنزيرا - 00:00:00

او ميّة لنصراني فهو يكره اكل قراءه ولكن يقضي للحمل بالقراء. يقرأ نعم؟ ايش وهي او خزيرا او ماتتا
بقراء او يثقل دابة ميّة نعم - 00:00:20

الاخوان يقولون ذكر الناوس ايه المحشى يلا مهوب على نفس الاقسام؟ لا محل ثاني؟ ايه نعم نقول النوس صندوق من خشب او نحوه يضعون فيه جثة الميت. ايش؟ صندوق من خشب او نحوه - 00:00:55

يضعون فيه جثة الميت مثل التابوت. نعم دابا عندنا بعد الاكراه من الاحسن فهو يكره اكره. فهو يكره اكل كرائه ولكن يقضي للحمل بالقراء ولكن يقضي للحمل بالقراء اذا كان للمسلم فهو اشد زاد بعضهم فيها ويكره ان يحمل الميّة - 00:01:26
ان يحمل الميّة بقراء او يخرج دابة ميّة نحو هذا. ثم اختلف اصحابنا في هذا الجواب على ثلاث طرق احدهم اجراؤه على ظاهره وان المسألة رواية واحدة تلعب وان المسألة رواية واحدة وان المسألة رواية واحدة. قال ابن ابي موسى وكره احمد ان يؤجر - 00:01:57

نفسه لحمل ميّة او خنزير نصراني. قال فان فعلا قضي له بالقراء وان اجر نفسه لحمل محرم لمسلم كانت الكراهة اشد ويأخذ محرم
لمسلم نعم. موجود عندكم؟ نعم ويأخذ القراء وهل يطيب له ام لا على وجهين او على وجهين اوجههما انه لا يطيب له ولتيصدق - 00:02:25

به وهكذا ذكر ابو الحسن الامدي قال واذا اجر نفسه من رجل اذا نعم قال واذا قال اذا اجرنا قال اذا اجر نفسه من رجل في
حمل خمرا او خنزير او ميّة كره نص عليه. وهذه كراهة - 00:02:53

تحريم لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن حاملها. اذا ثبت هذا فيقضى له بالقراء وغير ممتنع ان يقضي بالقراء وان كان محرما
كاجارة الحجام وغير ممتنع ان ينقل كذا وان كان محرم. وغير ممتنع ان يقضى بالقراء وان كان - 00:03:14
منك ايجارة الحجام فقد صرخ هؤلاء بأنه يستحق الاجر مع كونها محرمة عليه على الصحيح. الطريقة الثانية تأويل وهذه الرواية بما
يخالف ظاهرها وجعل المسألة رواية واحدة ان هذه الاجارة لا تصح وهي طريقة القاضي في المفرد - 00:03:34
وهي طريقة ضعيفة رجع عنها القاضي في كتبه المتأخرة فانه صنف المفرد قدئما. الطريقة الثالثة تخرج هذه المسألة تخرج هذه
المسألة على روایتين في احدى نعم تخرج هذه المسألة على روایتين احدهما ان هذه الاجارة صحيحة يستحق بها الاجر مع الكراهة
للفعل - 00:03:54

مع الكراهة لل فعل وللأجرة. والثانية لا تصح الاجارة ولا يستحق بها اجرة. وان حمل وذلك على قياس قوله في ان الخمر لا يجوز
امساكها وتجب اراقتها قال في رواية ابي طالب اذا اسلم اذا اسلم وله خمرا او خنازير تصب الخمر وتسرح الخنازير وقد حرم - 00:04:22

عليه وان قتلها فلا بأس فقد الخنازير قد حرم يعني التعليم وتصريح الخنازير قد حرم عليه. وان قتلها فلا بأس. فقد نص على انه لا
يجوز امساكها. وانه قد نص في رواية - 00:04:49

منصور انه يكره ان يؤجر نفسه لنظارة كرم النصراني. لأن اصل ذلك يرجع الى الخمر. الا ان يعلم انه بيع الخمر فقد منع من اجارة

نفسه على حفظ الكرم الذي يتخذ للخمر. فاولى ان يمنع من اجارة نفسه على حمل - 00:05:15

خمر بهذه طريقة القاضي في التعليق وتصرفة. وعليها اكثر اصحابه مثل ابي الخطاب وهي طريقة من حدوده من المتأخرین والمنصور عندهم الروایة المخرجة وهي مذهب مالک والشافعی وابی یوسف ومحمد وهذا عند اصحاب - 00:05:35

فيما اذا استأجر على فيما اذا استأجر على حمل الخمر الى بيته او حانوته او حيث لا يجوز اقرارها سواء كان حملها للشرب او مطلقا. فاما ان كان يحملها ليريقها او يحمل الميتة لينقلها الى الصحراء لئلا يتاذى - 00:05:55

لان لا يتاذى بلشن ريحها فانه يجوز الاجارة على ذلك لانه عمل مباح لكن ان كانت الاجرة جلد الميتة لم تصح واستحق اجرة المثل. وان كان قد سلخ الجلد واخذه رده على صاحبه. وهذا مذهب ما لك واظنه مذهب - 00:06:15

الشافعی ايضاً ومذهب ابی حنیفة کالروایة الاولی وماخذه في ذلك ان الحمل اذا كان مطلقا لم يكن المستحق لم يكن يستحق عین حمل الخمر وهذا نعم وماخذوه في ذلك ان الحمل اذا كان مطلقا لم يكن المستحق عین حمل الخمر - 00:06:35

عند لا الغيرة بنسخة يقول في المطبوعة غير حمل الخمر وايضاً نعم والصواب غير احسن وعین لها وجه وايضاً فان مجرد حملها ليس معصية لجواز ان تحمل لترافق او تخلل عنده. ولهذا اذا كان الحمل - 00:07:03

لشرب لم يصح ومع هذا فانه يكره الحمل. والاشبه والله اعلم طريقة ابن ابی موسی فانه اقرب الى مقصود احمد واقرب الى القياس وذلك لأن النبي صلی الله عليه وسلم لعن عاصر الخمر ومتصرها وحاملها والمحمولة اليه. فالعاصر - 00:07:28

الحامل قد عاوض على منفعة تستحق عوضاً وهي ليست محرمة وهي ليست محرمة بنفسها. وانما حرمت لقصد متصر المستعمل فهو كما لو باع علباً او عصيراً لم يتذبذب خمراً وفات العصير لمن اتى. نعم. فهو كما لو - 00:07:48

علباً او عصيراً لمن يتذبذب خمراً. وفات العصير والخمر في يد المشتري. فان مال البائع لا يذهب مجاناً بل يقضى له بعوضه كذلك هنا المنفعة التي وفاتها المؤجر لا تذهب مجاناً. المنفعة التي وفاتها - 00:08:08

المؤجر لا تذهب مجاناً بل يعطى بدلها فان تحريم الانتفاع بها انما كان من جهة المستأجر لا من جهة ثم نحن نعلم ثم نحن نحرم الاجرة عليه لحق الله سبحانه لا لحق المستأجر والمشتري بخلاف من استأجر للزناء او - 00:08:28

بالتلות او القتل او الغصب او السرقة فان نفس هذا العمل محرم لا لاجل قصد المشتري فهو كما لو باعه ميتة او او خمراً فانه لا يقضى له بشمنها لان نفسها لان نفس هذا العين محرمة هذه لان نفس هذه العين - 00:08:50

المحرمة ومثل هذه الاجارة ومثل هذه الاجارة والجعل لا توصف بالصحة مطلقا ولا بالفساد مطلقا بل يقال هي صحيحة بالنسبة الى المستأجر بمعنى انه يجب عليه مال الجعل والاجرة وهي فاسدة بالنسبة الى الاجير - 00:09:10

معنى انه يحرم عليه الانتفاع بالاجرة والجعل. ولهذا في الشريعة نظائر. وعلى هذا فنص على هذا فنصوا احمد على كراهة نضارة كرم النصري لا ينافي هذا فانا ننهى عن هذا الفعل وعن ثمنه - 00:09:30

ثم يقضي لها ثم نقضي له بكراءه ولو لم نفعل هذا لكان في هذا منفعة عظيمة للعصابة. فان كل فان كل من استأجروه على عمل يستعينون به على المعصية قد حصلوا غرضهم منه ثم لا يعطونه شيئاً وما هم - 00:09:50

لاهل ان يعاونوا على ذلك بخلاف من سلم اليهم عملاً لا قيمة له بحال. نعم البغي نعم البغي والمغنى واللائحة ونحوهم اذا اعطوا اجرهم ثم تابوا هل يتصدقون بها او يجب ان يردوها على من اعطوهما فيها قولان اصحهما انا لا نردها على الفساق الذين بذلوها في - 00:10:10

المحرمة ولا يباح الاخذ بل نعم في السقف ها؟ في السقط يقول من هنا في رقم ثماني يقول من هنا حتى قوله فان الزاني ومستمع الغنى الى اخره بعد نصف - 00:10:40

هذه تقريباً كله سقط من طاء. كما قال نعم الصبح مش كده. طيب اه اعد. نعم؟ نعم البغي والمغنى الى اخره. جميل. نعم البغي والمغنى والنائحة ونحوهم اذا اعطوا اجرهم ثم تابوا هل يتصدقون بها؟ او يجب ان يردوها على من اعطاهما - 00:11:00 فيها قولان اصحهما انا لا نردها على الفساق الذين وال الصحيح انهم يتصدقون بها ما ادري فقد تأتي شيء يقول لعل السخط عندكم

عندنا اي نقاط عندكم منزل هل جاز العبارة اللي عندي - 00:11:29

فيها قولان نصححهما انا لا نردها. نصححهما انا لا نردها على الفساق بس فيه نظر ما ذكره. يقول او يجب ان يردوها على من اعطاه على من اعطاهما؟ لا - 00:12:00

في هنا عندنا فيها قولان ما ما عندكم في نظر؟ لا في المبادئ ما ذكر نسخ المحقق ما ذكر نسخ ايه نعم سقط من هنا في من قوله فيها قولان - 00:12:19

وعندكم فيها نظر الى تقريرها وال الصحيح انهم يتصدقون بها. وان كان ظاهر القياس يوجب رده. بناء على انها مقبوسة العقل الفاسد وذلك لأن الزاني ومجتمع الغناء والنوح قد بدلوا هذا المال بل بذلوا هذا المال عن طيب نفس - 00:12:39 ها؟ عندكم ذي؟ ها؟ ايه صار طيب اقرأ يا شيخ نعم. فيها قولان اصحهما انا لا نردها على الذين بذلوها في المنفعة المحرمة ولا يباح الاخذ بل بل يتصدق بل يتصدق بها وتصرف - 00:12:59

في صالح المسلمين كما نص عليه احمد في اجرة حمال الخمر ومن ظن ان ومن ظن انها ترد على البازل المستأجر لانها مقبوسة بعقد فاسد فيجب ردها عليه كالمقوض بالربا او نحوه من العقود الفاسدة. فيقال له المقوض بالعقد الفاسد يجب فيه - 00:13:29 من الجانبيين فيرد كل منهما على الاخر ما قبضه منه كما في كما في تقابل الربا عند من يقول المقوض بالعقد الفاسد لا يملك كما هو المعروف من مذهب الشافعي واحمد. واما اذا اعترف المقوض عند القابض فانه لا يستحق استرجاع عوضه مطلقا - 00:13:49 وحينئذ فيقال وان كان ظاهر القياس يوجب نعم استمع وان كان ظاهر القياس يوجب وردها بناء على انها مقبولة بعقد فاسد. فان الزاني فان الزاني ومستمع الغناء والنوح قد بذلوا هذا المال عن - 00:14:09

نفوسهم واستوفوا العوض المحرم والتحريم الذي والتحريم الذي فيه ليس لحقهم وان الله هو لحق الله تعالى وقد فاتت هذه المنفعة بالقبض والاصول تقضى والاصول تقتضى انه اذا رد احد اذا اذا - 00:14:38 رد احد العوضين يرد الاخر فاذا تعذر على المستأجر رد المنفعة لم يرد عليه المال. وايضا فان هذا الذي استوفيت منفعته عليه. وايضا فان هذا الذي استوفيت منفعته - 00:14:58

وعليه ضرر في اخذ منفعته وعواضتها عليه ضرر في اخذ منفعته وعواضتها جميعا وعواضتها جميعا منه بخلاف ما لو كان العوض خمرا او ميته فان تلك لا ضرر عليه في فواتها فانها لو كانت باقية - 00:15:18 ان اتلفناها عليه ومنفعة الغناء والنوح لو لم تفوت لتتوفرت عليه بحيث كان يتمكن من صرف تلك المنفعة في امر اخر اعني من صرف القوة التي عمل بها فيقال على هذا. نعم؟ اعني نصر - 00:15:38

من صرف القوة التي عمل بها. فيقال على هذا في ينبغي ان يقضوا بها اذا في ينبغي ان بها اذا طال اذا طال بقبضها. قيل نحن لا نأمر بدفعها ولا بردتها كعقود الكفار المحرمة. فانهم اذا اسلموا - 00:15:58

قبل الالقاب لم نحكم بالقبض وان اسلموا بعد القبض لم نحكم بالرد. ولكن في حق المسلم تحريم هذه الاجرة عليه. لانه كان اذا لתרحيمها بخلاف الكافر وذلك لانه اذا طلب الاجرة قلنا له انت فرطت حيث صرفت قوتك في - 00:16:18 عمل محرم فلا يقضى لك باجرة. فاذا قبضها ثم قال الدافع هذا المال اقضوا لي بردده فانما اقتصته اياه عوضا منفعة محرمة قلنا له دفعته بمعاوضة رضيت بها فاذا طلبت استرجاع ما اخذ فاردد عليه ما اخذت اذا كان - 00:16:38

في بقائه معه منفعة. فهذا ومثل هذا يتوجه فيما يقبض من ثمن الميته والخمر. هذا هذا هذا. ها؟ فهذا مكتمل معتمد ومثل هذا ومثل هذا يتوجه فيما يطلب ان لاجل هذا عندنا يقول في - 00:16:58

فهذا ومثله. ها؟ يقول في المطبوعة فهذا ومثله فهذا ومثله يتوجه فيما الى اخره. على كل حال عندنا هذا يعني معناه ان ان هذا هو الواقع لانه كيف نجمع له بين العوز والمعوظة؟ ولكن في مسند الربا - 00:17:25 انا أخذ الربا ولكننا لا نعطيه المراقب. فلو ان شخصا اعطى انسانا مليونا من الدراهم وقال هو عليك بمليون ومئة الف بعد سنة فان نقول ليس لك ايها المرادي الا المليون. ومئة الالاف نأخذها منه ولا نعطيها الاخرة - 00:17:53

بل نتصدق بها او نجعلها في بيت المال. لأن لا نجمع للمرابي اذا كنا لا نأخذ المئة منه بين العوظ المعوز الاخر معناه هو قال في المحرم، فنأخذها من هذا - [00:18:20](#)

فإذا قال كيف وهي ربا؟ قلنا نعم أنت الذي رضيت بهذا - [00:18:40](#)